



دور التمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي للشركات الخاصة العراقية

م.م. سيف الدين صفوك رشيد
ديوان الوقف السني / الدائرة الإدارية والمالية

Saef.sfook@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في النمو الاقتصادي على مستوى الشركات الخاصة، التي توجهت نحو الاعتماد على تطوير المشروعات الخضراء، خصوصاً بعد أن ساهمت التحديات البيئية التي تواجه البشرية بشكل عام، ومنظمات الأعمال بشكل خاص في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بأبعاده المختلفة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) بهدف حماية البيئة، والحد من الآثار الضارة للنشاطات البشرية عليها، سواء كان ذلك على مستوى الموارد البشرية والطبيعية والمناخ والمياه والهواء وغيرها من المكونات البيئية، لذلك توجهت السياسات نحو دعم المشروعات الخضراء قانونياً ومالياً من أجل بلورتها وتعزيزها وزيادة انتشارها، بما يخدم زيادة النمو الاقتصادي للدولة ككل، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات من العينة البالغ عددها (70) شخص يمثلون عينة عشوائية من العاملين في الإدارة العليا والوسطى في الشركات الخضراء وهي (ايموتيميا، الذهب الأخضر، شركة بيت الحرف)، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في احتساب (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والانحدار الخطي البسيط)، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها، توجد علاقة ارتباط بين إبعاد التمويل الأخضر والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الأخضر، المشاريع الخضراء.

The role of green financing in promoting economic growth for Iraqi private companies

Saifuldeen Sfoog Rashid

Abstract

The research endeavors to elucidate green financing role in economic growth of private companies which leaned towards relying on developing green projects, epically after environmental challenges confront humanity at large, and the business organizations headed towards green economy, encompassing (ecological, economical, and social)l dimensions, for environment preservation and the mitigation of bad effects of human activities whether it was on human resources, nature, climate, water, air and other environmental components. Consequently, policies have been directed towards legal and financial supporting of green projects, with the aim of not only solidifying and fortifying these endeavors but also expanding their reaches of the whole country within The research adopts a descriptive analytical approach, with the use of a questionnaire as the primary data collection tool. The study involves a random sample of 70 individuals drawn from upper and middle management positions within green companies such as (Imotemia , Green Gold, and the House of Crafts Company). Statistical analysis, utilizing the SPSS software, was employed to compute various statistical measures, including the arithmetic mean, standard deviation, and simple linear regression, which reached several conclusions the most important is that there is a correlation between green finance and economic growth.



key words: Green financing, Economic growth, green economy, green projects.

المقدمة:

يعد موضوع الاقتصاد الأخضر من المواضيع الحديثة التي من الواجب أن يتم التركيز عليها، فقد حظيت باهتمام الدول عالمياً، كما جذبت اهتمام منظمات حماية البيئة، فهي أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية والتي تستند إلى الاستثمارات الخضراء وتهدف إلى الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي واستنزاف الموارد وتلوث البيئة.

وقد قامت العديد من المنظمات الدولية ببذل جهود كبيرة للترويج للاقتصاد الأخضر لتحقيق الأهداف الإنمائية خصوصاً ما يتعلق بالحفاظ على البيئة وحمايتها والتقليل من الفقر وغيرها، وهذا النوع من الاقتصاد كغيره يحتاج إلى التمويل، ويدعى في هذه الحالة التمويل الأخضر، ويسهم في عملية التنمية التي تحد من التلوث البيئي عبر تمويل المشاريع الخضراء الهادفة إلى حماية النظام البيئي الطبيعي وإنقاذ البيئة، أي إن التمويل الأخضر يشير إلى تأمين الموارد المالية للمشاريع والاستثمارات التي تلعب دوراً في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي، بغية الوصول إلى جودة الحياة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

لذا يأتي هذا البحث إلى بيان دور التمويل الأخضر في أحد المؤشرات الهامة وهو النمو الاقتصادي لدى الشركات الخاصة في العراق.

بغية تحقيق الأهداف المنشودة من البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف المتغيرات وعرض أهم خصائصها، وسيتم تقسيم البحث إلى:

1. المبحث الأول: منهجية البحث.
2. المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث.
3. المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث.
4. المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعمل كافة دول العالم إلى تحسين اقتصادها وترقيته، عبر تنويع أنشطتها لتتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة والعمل على مواكبة التغيرات بغية ضمان جودة الحياة في مختلف جوانبها، مع تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها، وإن الاقتصاد الأخضر يمثل وجهاً حديثاً من وجوه الاقتصاد، غايته الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مع الاستخدام الرشيد والامثل للموارد المحدودة، وروجت الدول للاقتصاد الأخضر لتحقيق الأهداف الإنمائية المختلفة.

وبغية بلوغ التنمية المستدامة سعت الدول إلى توفير أدوات مالية خضراء تسهم في الاستثمار في مشاريع خضراء مستدامة، حيث يمثل التمويل الأخضر أحد الأدوات الهامة والضرورية التي تسهم في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم منظومته، حيث تكمن أهمية هذا النوع من التمويل في تحقيق التوازن بين عملية النمو الاقتصادي والحد من التلوث البيئي واستنزاف الموارد الغير دائمة.

والعراق من بين الدول التي أولت اهتماماً بموضوع الاقتصاد الأخضر عبر تبنيها لسلسلة من الإصلاحات والمبادرات الخاصة بالتنمية المستدامة، وإقامة بعض المشاريع الخضراء اعتماداً على التمويل الأخضر، بهدف توضيح دور التمويل الأخضر في تعزيز وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي في الشركات العراقية الخاصة، لا سيما إن هذا النوع من التمويل مازال ناشئاً، فقد تم صياغة التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة التمويل الأخضر في تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي في الشركات الخاصة العراقية؟

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يواكب الرغبة الكبيرة لدى البلدان على المستوى العالمي عموماً والعراق خصوصاً لبناء اقتصاد أخضر يسهم في الحفاظ على البيئة، لا سيما في ظل ظروف مناخية صعبة تجعل من الأولوية بناء اقتصاد أخضر يحمي الموارد ويحافظ على الثروات، كما تأتي أهمية البحث من تسليط



الضوء على التمويل الأخضر كونه من أهم الآليات الحديثة التي تعمل على تمويل المشاريع الخضراء أو الصديقة للبيئة، حيث يعد ذلك من المواضيع الجديدة ذات الأهمية والضرورة في تحقيق النمو الاقتصادي. **ثالثاً: أهداف البحث:**

يسعى البحث إلى جملة من الأهداف متمثلة بما يأتي:

1- تحديد مفهوم التمويل الأخضر بوصفه من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، وتوضيح مجالات التمويل الأخضر.

2- تحديد الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي واستعراض أهم مؤشرات قياسه.

3- بيان الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي للشركات.

رابعاً: فرضية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤله يمكن أن يتم صياغة الفرضية الآتية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي في الشركات العراقية الخاصة".

خامساً: مجتمع البحث وعينه:

يتمثل في العاملين من الفئة الوسطى إلى الفئات الأعلى من رؤساء أقسام ومديرين في الشركات الآتية: (ايموتيميا، الذهب الأخضر، شركة بيت الحرف) حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 70 عاملاً من ضمن المجتمع.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً: الإطار النظري للتمويل الأخضر:

في سنة 1992 انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مجموعة من المصارف التجارية للترويج لهذا البرنامج البيئي في القطاع المصرفي، واعتبر برنامج الأمم المتحدة هذه المبادرة شراكة فريدة بين برنامجها والمناطق الاقتصادية، حيث انخرطت عديد من المؤسسات في حوارات ضرورية بما يخص ربط البيئة والحفاظ عليها مع التنمية المستدامة.. (Mohd&Kaushah, 2018: 64)

أ. مفهوم التمويل الأخضر:

ويمكن استعراض التعاريف الآتية:

1- عرفته مجموعة العشرين بأنه: "التمويل الذي يتضمن كافة أشكال الاستثمار أو الإقراض الذي يأخذ في الحسبان التأثير البيئي ويعزز الاستدامة البيئية". (G20, 2017:2)

2- عرفته الهيئة الألمانية للتنمية: "بأنه تمويل الاستثمارات الخضراء سواء العامة والخاصة، متضمنة التكاليف التمهيديّة الأولية والرأسمالية، في كافة المجالات الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات البيئية مثل حماية التنوع البيولوجي، وإدارة الماء، وتخفيف الأضرار التي تلحق بالبيئة والمناخ، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل مستدام". (Lindenberg, 2014:2)

3- وعرفته مؤسسة التمويل الدولية: (IFC, 2022) "كافة الاستثمارات والقروض التي تقوم بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والتي تهدف لصيانة البيئة وحمايتها، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة.

4- كما عرفه (رماش وودفي، 2022: 208) "آلية مالية تقوم على مجموعة من العمليات القائمة على تشجيع كافة المشاريع الصديقة للبيئة وتمويلها، والتوجه لتحقيق اقتصاد أخضر يكون منخفض المخاطر السلبية الضارة بالمناخ والبيئة".

ب. أهمية التمويل الأخضر:

تتمثل أهميته في النقاط الآتية: (عبد الأمير، 2019:149)

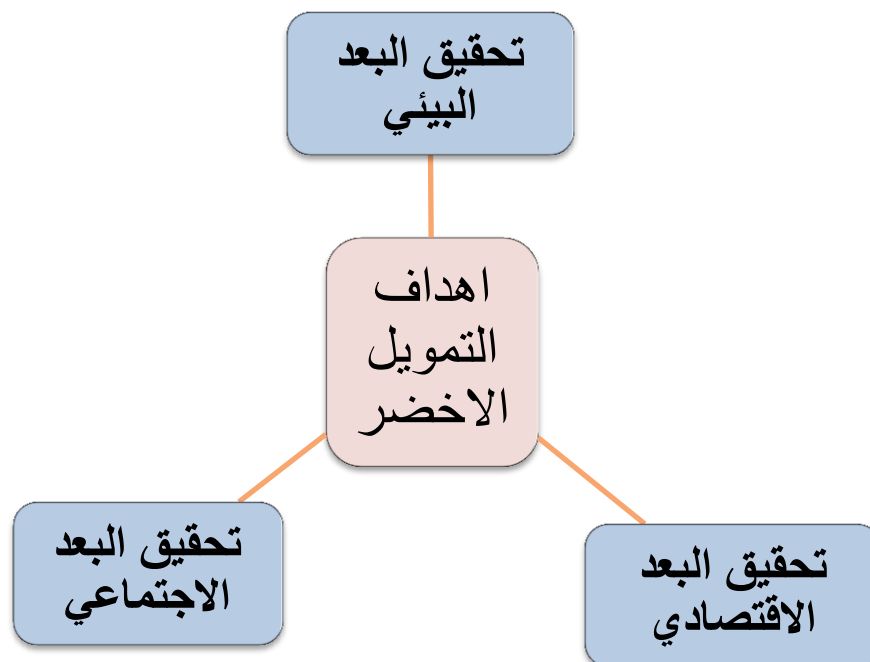
1- تأمين التمويل اللازم لكافة الاستثمارات في (الزراعة، الغابات، الثروة الحيوانية والسلمكية، المياه العذبة... الخ)، مما يحقق نوعية وجود مرتفعة للتربة ويزيد من عوائد المحاصيل.

2- رفع درجة كفاءة استغلال المياه من قبل مجالات الزراعة والصناعة، من أجل تخفيف الضغط على المياه السطحية والجوفية.

3- تخفيض معدلات الفقر عبر أفضل استغلال للموارد الطبيعية المتاحة ولاستخدام الأنظمة الايكولوجية، نتيجة تدفق المنفعة من رأس المال الطبيعي وإيصالها إلى الفقراء بشكل مباشر.



- 4- توفير وظائف عمل جديدة خصوصا في مجالات الزراعة والطاقة والنقل.
- 5- تخفيض مستويات النفايات وانبعث الغازات التي ترفع درجة الاحتباس الحراري، عبر تقليل كميات الطاقة والمواد التي تستخدم في أعمال الإنتاج غير النظيفة.
- 6- رفع حصة الصناعات الخضراء ضمن البلد.
- ت. أهداف التمويل الأخضر:
يعد من أهم الآليات والجهود من قبل الهيئات عالميا للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر، وتتمثل أهداف التمويل الأخضر وفق المجالات الآتية: (Borynsko,&Miedvedkova, 2021:4)
 - 1- في المجال الاجتماعي:
 - أ- بلوغ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وتحسين نمط الحياة وأسلوبها والتنمية الاجتماعية.
 - ب- تحقيق المساواة والحد من حالة عدم المساواة.
 - ت- البلوغ العادل إلى الموارد ومواكبة كافة احتياجات الأفراد في المجتمع.
 - 2- في المجال الاقتصادي:
 - أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيزها.
 - ب- رفع مستويات الدخل وتأمين وظائف عمل ومناصب جديدة.
 - ت- تشجيع الاستثمار وجذبه، وإقامة أنشطة اقتصادية جديدة.
 - 3- في المجال البيئي:
 - أ- التخفيف من المخاطر البيئية والحد منها.
 - ب- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة.
 - ت- تحقيق المسؤولية البيئية للمنظمات الاقتصادية والحد من الأعباء على النظام البيئي،



الشكل (1) من إعداد الباحث بالاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة

ث. مصادر التمويل الأخضر:

- يمكن تقسيم مصادر التمويل الأخضر إلى ما يلي: (بن جنة، 2022: 16-17)
- 1- تمويل محلي: وهو التمويل الذي يكون من مصادر ضمن البلد بغية توجيه مجالات الاقتصاد الأخضر ومن المصادر المحلية الآتي:
 - أ- الميزانية العامة: ويكون هذا التمويل على شكل منح.
 - ب- التمويل من الحاصلين على خدمة: أي يدفع المستفيدين رسوم مقابل الخدمات.



- ت- المصارف ومؤسسات الإقراض المحلية: من خلال القروض الخضراء.
- ث- صناديق حماية البيئة: وهي من أهم مصادر التمويل خارج الميزانية العامة.
- 2- **مصادر التمويل الخارجي:** وتنقسم هذه المصادر إلى مجموعات عدة وهي:
- أ- بنوك التنمية الدولية: وهي تعمل بطريقة تشبه طريقة عمل المصارف التجارية، ومن هذه البنوك: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي... الخ.
- ب- الصناديق الدولية للتنمية: وتضم مؤسسات الإقراض التي تمنح قروضا ميسرة بلا فوائد.
- ت- المنظمات الحكومية الدولية: حيث تدعم مشاريع حماية البيئة ونشر الوعي البيئي.
- ج. **مواضيع التمويل الأخضر:**

إن الاستثمار في التمويل الأخضر تشمل المواضيع الآتية: (حفاي، 2018: 340-341)

- 1- الطاقة المتجددة: مثل الاستثمار في طاقة الرياح والشمس والوقود الحيوي.
 - 2- الأبنية الخضراء: عبر استخدام مواد صديقة للبيئة وتقليل الانبعاث الذي يغير المناخ.
 - 3- النقل المستدام: حيث يوفر حاجات المجتمع بشكل آمن ولا يؤثر سلبا على المناخ.
 - 4- إدارة المياه: عبر جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها وتحلية مياه البحار... الخ.
 - 5- إدارة النفايات والمخلفات: من خلال إعادة التدوير لإنتاج منتجات أخرى من المنتج الأصلي
 - 6- الزراعة الخضراء المستدامة: عبر تبني سياسات زراعة تخفف من التأثير السلبي على المناخ وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي.
- ح. **مجالات التمويل الأخضر:**
- يتضمن المجالات الآتية:

1- **الاستثمار الأخضر: (المالكي، 2017: 117)**

يستند على المساهمة بشكل فعال في تمويل المشاريع التي تحمي البيئة وتحترمها، وترتبط هذه المساهمة المالية بممارسة أخلاقيات البيئة من أجل الارتقاء بالمجتمع والبيئة، حيث يرتبط الاستثمار المالي الحديث بمستوى المعرفة التي يساهم فيها هذا الاستثمار في تحسين القضايا البيئية وقياس درجة فعاليته في المجال البيئي، ويعد الاستثمار الأخضر دافعا باتجاه النمو الاقتصادي لما يوفره من وظائف ومناصب عمل خضراء تساعد في رفع العمالة وتخفيض مستويات الفقر، وتحمي المياه وتساهم في الحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي من الإقراض.

ويعرف الاستثمار الأخضر بأنه "العملية التي يتم وفقها استعمال رأس المال الأخضر سواء للقطاع العام والخاص، للاستثمار في تأمين المنتجات والخدمات البيئية، بغية حماية النظم البيئية والتخفيف من الأضرار البيئية والمناخية". (حفاي، 2018: 350)

2- **السندات الخضراء: (رماش وودفي، 2010-211)**

وتعرف بأنها "أداة دين وظيفية لها عائد ثابت، تستخدم في عملية تمويل أو إعادة تمويل المشاريع المستدامة والصديقة للبيئة سواء كانت مشاريع جديدة أو قائمة سابقاً، ويصدر من جهة أو مؤسسة مالية تعمل على تخفيف الانبعاث والتلوث"، وتعرف أيضا بأنها "نوع من أنواع السندات التي تستخدم المبالغ التي تنتج عن طرحها في تمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء".

3- **التأمين الأخضر:** يعبر عن حماية مالية تغطي المخاطر البيئية وتعزز البيئة المستدامة، ولا يكون التأمين الأخضر بديلا عن الإدارة الجيدة للمخاطر، بل تكون هذه الإدارة حجر الأساس ونقطة الارتكاز في التأمين الأخضر، ويقسم إلى فئات تتمثل بالآتي: (Bacani, 2015, P238)

- أ- **حماية المسؤولية البيئية:** هو التأمين الأخضر الذي يؤمن الحماية المالية من التزامات مالية مستحقة وفقا للضرر البيئي، حيث ان التأمين لهذه الفئة يعتبر التزام لمواجهة اضرار التلوث.
- ب- **المرونة البيئية:** هو التأمين الذي يؤمن الحماية والمرونة المالية في مواجهة المخاطر البيئية، ويشمل ذلك المخاطر التي تخص تغير المناخ والمخاطر الطبيعية، ويتضمن ذلك التأمين على المنازل والمؤسسات والمركبات في مواجهة الخسائر التي تنتج عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين وغيرها. (رماش وودفي، 2022: 220)



ت- الاستدامة البيئية: هو التأمين الذي يؤمن الحماية المالية ويقوم بتعزيز الاستدامة البيئية عبر انبعاث منخفضة للغازات وملوثات الهواء، وتقديم الحلول المناسبة للموارد الطبيعية بما ذلك تقنيات الطاقة المتجددة ومخاطر التفتت وغيرها. (Bacani, 2015, P238)

4- القروض الخضراء: هو شكل من أشكال التمويل الذي يعطى للمقرضين من أجل تمويل المشاريع التي تعطي مساهمة كبرى لتحقيق الأهداف البيئية، وهو مشابه للسند الأخضر من ناحية أنه يزيد رأس مال المشاريع الخضراء، إلا أنه يعتمد على قرض أصغر من السند الأخضر، حيث تكاليف معاملاته أكبر ويمكن إدراجه في البورصة. (رماش وودفي، 2022: 211)

ثانياً: الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي المرأة التي تعكس حالة الاقتصاد والتنمية في الدولة، حيث يمكن عبر معدلاته معرفة مستوى نجاح السياسات والاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة.

أ. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مقدار الزيادة المحققة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتم من خلاله قياس مستويات المعيشة ضمن المجتمع في فترة معينة، وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو المحلي الإجمالي بين فترتين، كما يعبر عن ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي يقل الناتج المحلي الإجمالي قسمة عدد السكان. (رماش وودفي، 2022: 212).

ويتضمن النمو الاقتصادي التغيرات التي تحدث على العملية الإنتاجية أو مقدار الزيادة في إنتاج المنتجات، ويعبر عنها بالقيمة في فترة زمنية محددة عادة هي السنة.

يمتاز النمو الاقتصادي بخصائص رئيسية يمكن بيانها كما يلي (غصانة، 2015: 33):

1- ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تصاعدي ولا يتراجع نحو الانخفاض.

2- يرتفع رأس المال المادي للعامل الواحد بشكل تصاعدي مع مرور الوقت.

3- يمتاز معدل العائد على رأس المال بالثبات بشكل نسبي.

4- تمتاز نسبة رأس المال المادي للعملاء إلى المخرجات بالثبات بشكل نسبي.

5- تبقى مساهمة العمل ورأس المال المادي في الدخل القومي ثابتة بشكل نسبي.

6- يختلف معدل نمو الناتج للعامل الواحد من بلد لآخر بشكل متباين.

ب. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: وتتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

1- الدخل الوطني: (نافع، 2020: 51)

يعتمد قياس النمو الاقتصادي على الدخل الوطني الإجمالي بدلاً من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذه النظرة لم تحوز على القبول الاقتصادي الكبير، على اعتبار أن زيادة الدخل الوطني الإجمالي لا تمثل أهمية في حال كانت أقل من معدل نمو السكان.

2- الناتج المحلي الإجمالي: (Costanza & Talberth, 2009: 3)

يعبر عن تقدير إنتاجية السوق مضافاً لها قيمة كافة المنتجات والخدمات النهائية التي تنتج ويتم المتاجرة بها نقدياً خلال فترة معينة، ويقاس عنبر جمع كافة نفقات الاستهلاك الشخصي للعائلات والنفقات العامة الحكومية وصافي الصادرات، إضافة إلى صافي رأس المال التكويني للدولة، ويتم إدراج بعض المنتجات غير السوقية في الناتج المحلي الإجمالي مثل الإنفاق الدفاعي أو الإنفاق ذو الأغراض غير الربحية وأيضاً يتم استبعاد بعض الأنشطة الهامة مثل الأعمال التطوعية واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها، ويعد هذا مقياساً واسعاً للنشاط الاقتصادي الكلي، ويجري قياسه عبر ثلاث مقاربات تؤدي إلى ذات النتيجة، وتتمثل بالاتي: طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق، وطريقة الدخل.

ومؤخراً ظهر مؤشر يدعى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأخضر وهو مؤشر يشمل العواقب البيئية للنمو الاقتصادي، ويتضمن ذلك الاستنزاف في الموارد الطبيعية وتراجع المؤشرات البيئية.

3- الناتج الوطني الإجمالي: (Marone, 2020: 18)

وهو الفرق بين الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، أي الدخل الإجمالي يعدل الناتج المحلي الإجمالي للدخل المحول إلى غير المقيمين عبر الأجور وأرباح الأسهم والفوائد، أي إن الدخل القومي



الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مضافاً له الدخل الحاصل من المقيمين في الخارج ويطرح منه الدخل الناتج عبر الإنتاج في الدولة وتم نقلها من قبل غير المقيمين.

4- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: (Bergeaud&Lecat, 2015: 5)

وهو من المقاييس الهامة والشائعة لقياس الرفاهية على مستوى الفرد، حيث يعكس الخصائص الاقتصادية للبلد، ويمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد على عدد السكان في البلد، ويتأثر هذا المؤشر بعوامل مختلفة منها الناتج المحلي الإجمالي نفسه وتعداد السكان ومساحة البلد.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث:

يسعى البحث إلى إبراز مفاهيم للتمويل الأخضر والنمو الاقتصادي، وتوضيح العلاقة بين هذين المتغيرين، وبيان الاختبارات والتحليل الوصفي للعينة.

أولاً: منهجية البحث وعينته:

يعد المنهج الوصفي التحليلي أحد أهم مناهج البحث، ويشمل مجتمع البحث العاملين من الفئة الوسطى إلى الفئات الأعلى من رؤساء أقسام ومديرين في الشركات الآتية: (ايكوتيميا، الذهب الأخضر، شركة بيت الحرف، شركة ايكو (IPR)، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (75 عاملاً) من ضمن مجتمع البحث، وزع استبيان على العينة وتم استعادة (68 مفردة) صالحة ومقبولة لإجراء التحليل وهي تشكل نسبة (90.6%) وتعد نسبة عالية ومناسبة.

اختبار ثبات الاستبانة:

الجدول (1) صدق الاستبانة

المتغير	الفترات	ألفا كرونباخ
التمويل الأخضر	9	0.814
النمو الاقتصادي	8	0.791
المجموع	17	0.826

يتبين إن معامل الثبات الخاص باستبانة البحث مرتفع بقيمة مقبولة، أي من الممكن أن يتم الاعتماد عليه للقيام بالتحليل العملي للبحث.

ثانياً: وصف خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (2) الخصائص الديمغرافية

المتغير	الإجابة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	55	80.9%
	أنثى	13	19.1%
	المجموع	68	100%
العمر	أقل من 30 سنة	11	16.2%
	من 30 الى 40	22	32.4%
	من 41 الى 50	26	38.2%
	أكثر من 50 سنة	9	13.2%
	المجموع	68	100%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	21	30.9%
	5 إلى 10 سنوات	30	44.1%
	أكثر من 10 سنوات	17	25%
	المجموع	68	100%



80.9%	55	بكالوريوس	المستوى التعليمي
14.7%	10	ماجستير	
4.4%	3	دكتوراه	
100%	68	المجموع	

ثالثاً: المعالجة الإحصائية

1- المحور الأول: التمويل الأخضر:

الجدول رقم (3) نتائج محور التمويل الأخضر

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	إن التمويل الأخضر يمكن أن يكون بديلاً للتمويل التقليدي.	4.37	0.692	0.692
2	إن الشركات والمؤسسات كافة مسؤولة اجتماعياً لتعزيز التمويل الأخضر	3.99	0.617	0.617
3	من الضروري أن تقوم الحكومات بتوفير الدعم المالي للمشاريع البيئية التي تستخدم التمويل الأخضر.	3.96	0.782	0.772
4	يساعد التمويل الأخضر في تطوير التكنولوجيا البيئية والطاقة المتجددة.	3.85	0.657	0.657
5	يساعد التمويل الأخضر في تحسين جودة الهواء والمياه في المجتمع	3.88	0.577	0.587
6	يمكن للأفراد أن يساهموا في دعم المشاريع البيئية عبر التمويل الأخضر	4.39	0.648	0.658
7	يساعد التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3.89	0.732	0.731
8	هناك فرص استثمارية جيدة في مجال التمويل الأخضر	3.92	0.811	0.801
9	يساعد التمويل الأخضر في تحسين صورة وسمعة الشركات	3.87	0.775	0.755
	المجموع	4.01	0.699	

2- المحور الثاني: النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (4) نتائج محور النمو الاقتصادي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	يجب أن يتم التطور الاقتصادي بطريقة	4.37	0.692	0.086



			مستدامة و باحترام للبيئة.	
0.082	0.637	3.99	لا يمكن أن يتحقق النمو في المؤشرات الاقتصادية بدون التأثير على البيئة والموارد الطبيعية	2
0.096	0.772	4.17	يجب على الحكومات تبني سياسات اقتصادية محفزة على التنمية المستدامة لتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي.	3
0.079	0.647	3.98	يجب أن تبني الشركات استراتيجيات مستدامة معتمدة على المسؤولية الاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي.	4
0.075	0.571	3.88	يساهم النمو الاقتصادي المستدام في تحسين المعيشة في المجتمع.	5
0.081	0.644	4.39	أن النمو الاقتصادي المستدام يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.	6
0.070	0.739	3.96	يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفير فرص العمل وتحسين الوظائف.	7
0.093	0.816	3.92	يسهم النمو الاقتصادي عبر التمويل الأخضر في تحسين التعليم والصحة في المجتمع.	8
	0.689	4.08	المجموع	

رابعاً: اختبار الفرضية:

نصت الفرضية على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي في الشركات العراقية الخاصة".

الجدول رقم (4) الانحدار

الاختبار	R	R ²	F	β	T المحسوبة	Sig
دور التمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي للشركات الخاصة العراقية	0.695	0.483	451.714	0.695	21.769	0.000

وفق (الجدول 4) يتبين وجود تأثير له دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي، إن معامل الارتباط (0.695) أي يوجد ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهو (طردى)، كما يوجد علاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية.

وكان معامل التحديد (0.483) أي نسبة (48.3%) من التغيرات في التمويل الأخضر تسبب تغيرات في النمو الاقتصادي و بنفس الاتجاه.



وكانت قيمة F (451.714) وهذا يبين إن الانحدار يتميز بأنه (معنوي)، وكانت قيمة $\beta = (695,0)$ أي إن كل زيادة بمعدل واحد في التمويل الأخضر سوف يؤدي إلى أثر يتميز بأنه (طردي) في النمو الاقتصادي بنسبة (69.5%).

كما بلغت t (21.769) أي (اصغر) من مستوى المعنوية، وها يفضي إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي في الشركات العراقية الخاصة".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- باتت المشاريع الخضراء من أهم المشاريع الحديثة التي تدعو لها الدول والهيئات التمويلية التي تهتم بالجانب البيئي، ويعود هذا الاهتمام إلى التغير الكبير الذي اضر بشكل كبير بالمناخ والذي تحقق بسبب الاستخدام غير العقلاني للموارد.
- 2- يعد التمويل الأخضر آلية حديثة تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، بهدف تحسين الجوانب البيئية والتي بدورها تؤدي إلى تحسين الجوانب الاقتصادية.
- 3- للتمويل الأخضر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد من هذا الناتج.
- 4- بينت النتائج الإحصائية وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر على تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

- 1- من الضروري إيلاء الاهتمام الكبير بالتمويل الأخضر، وزيادة الندوات التي تساعد في خلق الوعي ضمن المجتمع بما يخص حماية البيئة.
- 2- الاهتمام بإعداد دراسات وأبحاث في مجال التمويل الأخضر نظراً لقلة الأبحاث حوله.
- 3- على الحكومة أن تشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة الخضراء وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية من أجل تخفيض الانبعاث والتلوث.
- 4- الاستفادة من تجارب البلدان المتطورة في التمويل الأخضر كالتجربة الصينية مثلاً.

المراجع والمصادر:

- 1- بن جنة، حنين، 2022، دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، دراسة حالة الصكوك الخضراء في ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي.
- 2- حفاي، عبد القادر، 2018، التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة السندات الإسلامية الخضراء الماليزية، مجلة دفاثر اقتصادية، عدد ديسمبر.
- 3- رماش، منال، دوفي، قرمية، 2022، دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الصين أنموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد 2، الجزائر.
- 4- طشطوش، هائل، والراشدي، محمد، وسلام، رمزي، 2023، دور الدولة في التمويل الأخضر، دراسة تجارب مجلس التعاون الخليجي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 21، العدد 77.
- 5- علام، سميرة، و خليل، منى، 2022، دور التمويل الأخضر في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- 6- غصابنة، ليلية، 2015، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري.
- 7- المالكي، عبد الله، 2017، التحول نحو الاقتصاد الأخضر تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، مصر.
- 8- نافع، عمر، 2020، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن.

9- Marone, Helaisa, 2020, Measuring economic progress and well being: How to move beyond GDP, OxfamAmerica: <https://doi.org/10.13140/RG.2.14103.2089>.



- 10- IFC ,(2022) ,International Finance Corporation, <http://ifc.org>.
- 11- Nannette Lindenberg ,(2014),Dèfinition of Green Finance ,GermanDevelopment Institute2.
- 12- Antonin Bergeaud, 2015 .GDP per capita in advanced countries over the 20th century ,SSRN Electronic journal,5.
- 13- Costanz, Robert, John. T, 2009, Beyond GDP: The Need fod New Measures of progress .Thepardee papers3.
- 14- Bacani, Butch, 2015, A Systemic view of the insurance industry and sustainable development: international developmentsandimplicationsfor china.
- 15- Borysenko. A, Miedviedkova. S, 2021, "GREEN" finance as a modern tool for social and environmental security,Earth and Environmental Science,4.
- 16- Lindenberg. Nannette, 2014, Dèfinition of Green Finance .German Development Institute.2.
- 17- Mohd. Sharif, kaushal. Kumar, 2018, Green finance: .mudra journal of finance and accounting.